

سيطر نموذج الإدارة العامة الجديدة (NPM) على نموذج الإدارة العامة في بداية ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي (1980م - 1990م). ومع ذلك ، فإن هذا النموذج الذي يدمج مبادئ القطاع الخاص وإدارة الأعمال

في مجال الإدارة العامة، بدأ ينتقد في الألفية الجديدة بعد ربع قرن من الهيمنة. وسرعان ما تحولت الانتقادات إلى تحديات شاملة التي أبرزت اتجاهات ما بعد NPM. الهدف من هذا المحور هو شرح ما الذي يجعل NPM داخل إطار هذه الانتقادات. بالإضافة إلى ذلك، يجري بحث خمسة اتجاهات لما بعد المانجمنت العمومي الجديد ونقاط انطلاقها: الخدمة العامة الجديدة (NPS) ، ومانجمنت القيمة العامة (PVM) ، وحقبة الحوكمة الرقمية (DEG) ، والدولة الويبرية الجديدة neo-Weberian state (NWS) ، والحوكمة العامة الجديدة (NPG).

يرى فحص التطور التاريخي في حقل الإدارة العامة أن التركيز الرئيسي للتحويل بدأ من الإدارة إلى المانجمنت، وهو ما يعكس تحولاً في النموذج يعبر عن الانتقال من الإدارة العامة الكلاسيكية إلى المانجمنت العمومي الجديد. ساد هذا النموذج الجديد في الربع الأخير من القرن العشرين وسيطر على حقل الإدارة العامة مع إصلاحات القطاع الخاص ونمط إدارة الأعمال. ومع ذلك ، تحولت الانتقادات التي بدأت في 2000م إلى تحديات شككت في صحة النموذج ، مما أدى في النهاية إلى اتجاهات ما بعد NPM والتي تعارض بالأساس NPM.

يركز هذا التحليل على افتراض أن العديد من العوامل المستقلة تلعب دوراً في تحديد مدى تقادم المانجمنت العمومي الجديد. علاوة على ذلك ، فهو يركز على السعي لسد الفجوة النموذجية. تتمثل طريقة التحليل في فحص المصادر الثانوية وتقييمها ، وبالتالي تهدف إلى توضيح سبب تقادم المانجمنت العمومي الجديد. وقبل توضيح ذلك ينبغي تحديد بعض الفروقات بين العديد من المفاهيم الخاصة بعلاقة الإدارة العامة وإدارة الأعمال، وكذا ربط هذه المفاهيم المتطورة باستمرار بجملة من المفاهيم المرتبطة بالحوكمة.

## 1. الإدارة العامة وإدارة الأعمال:

المنظمات العامة التقليدية تقوم غالباً على مفهوم الدور التقليدي للدولة ، والذي يحددها في الدفاع والأمن والقضاء، في حين المنظمات العامة لوظائف الدولة المستحدثة في المجال الاجتماعي والاقتصادي تختلف عن الأولى، ففي الحالة الأولى تكون الوظائف حكراً على الدولة، وخير مثال على ذلك أنّ الأفراد لا يمكنهم القيام بإنشاء وزارات للخارجية أو إصدار العملة، أما الحالة الثانية فيستطيع الأفراد تأسيس منظمات تءدي نفس مهام المنظمات العامة الاقتصادية كتقديم خدمة معينة إدارة السجون في النموذج البريطاني (المياه أو الكهرباء). ويقترن مدى اتساع أو ضيق وظائف الدولة التقليدية أوالمستحدثة بدرجة ارتباطها بفكرة الدولة الحارسة؛ بعبارة أخرى يمكننا أن نصادف نماذجاً تكون فيها ملكية هذه المهام للدولة فقط، بينما في مجتمعات أخرى تكون ملكيتها

خاصة ، أو ملكية مشتركة في دولة ثالثة. وعليه تتولى المنظمات العامة إلى تحقيق أهداف عامة بينما تتولى منظمات الأعمال تحقيق أهداف خاصة بمالكها. وعليه فالمنظمات العامة التقليدية تنفرد بخصوصيات مقارنة بمنظمات الأعمال الخاصة؛ والتي يمكن إنجازها في العوامل الأساسية التالية:

| الجدول رقم(1): مقارنة بين الإدارة العامة و إدارة الأعمال |  |   |
|--|--|---|
| العنصر   | الإدارة العامة   | إدارة الأعمال   |
| الهدف  | تسعى بدرجة أساسية لتحقيق المصلحة العامة للدولة والمسؤولية .                      | تسعى إلى تحقيق الأهداف المادية بدرجة أساسية كتعظيم الربح وزيادته.                     |
| المستفيدون   | المستفيد الاول هو الجمهور الكبير من المجتمع.                                     | المستفيد الأول صاحب العمل أو المساهمون في الشركة ثم العملاء أو الجمهور الخاص بالشركة. |
| المسؤولية  | تتحمل مسؤولية عامة أمام الحكومة والأجهزة الرقابية والجمهور بوجه خاص.             | تنحصر مسؤولية الإدارة أمام مجلس الغدارة أو صاحبها فقط ثم المجتمع في حالات نادرة.      |
| طبيعة النشاط   | تتولى الأنشطة التي تحقق المصلحة العامة والسياسة والجيش والأمن والعلاقات الدولية. | تتولى الأنشطة ذات الطابع الاقتصادي الاستثماري التجاري.                                |
| حجم الأعمال  | تحدد حجم أعمالها حسب المنفعة العامة ومصلحة المجتمع.                              | تحدد حجم أعمالها حسب مصادر العلاقة بين التكلفة والعائد.                               |

أما بخصوص أوجه التفرقة بين الإدارة العامة وإدارة الأعمال؛ فيمكن إنجازها في ثلاثة فروع التي يقترحها

فيسلر:

- ظهور واختفاء الربح كهدف؛
- النطاق الذي تغطيه المنظمة؛
- درجة العمومية والخصوصية.

ويختلف مع هذا الطرح السيد الهواري ؛ ويعلق أنّ المشروع الخاص لا يختلف عن المشروع العام؛ فثمة خلط بين الغرض والدافع من المشروع، لذلك يبرر ذلك حسب قوله: لكي ينجح المشروع الخاص يجب على مديريته وموظفيه أن يشعروا بروح الخدمة العامة، فليس المقصود كما هو مفهوم خطأ أنّ الغرض من الأعمال الخاصة الحصول على الأرباح، بل تقدم سلع وخدمات. والدافع إلى ذلك هو الحصول على الأرباح ويخلط الكثرون بين الغرض والدافع. هذا ما يؤكد صلة العلاقة بين الإدارة العامة وإدارة الأعمال كصلة وثيقة والمبادئ المجردة المشتركة، وطبيعة العملية الإدارية وعناصرها واحد في كل منها.<sup>1</sup>

والجدول أدناه يوضح هذه الفروق.

<sup>1</sup> سيد محمد الهواري، الإدارة العامة: إدارة الأعمال الحكومية وشبه الحكومية، القاهرة : مكتبة عين شمس، 1972، ص، 33 .

الجدول رقم(2): الفرق بين الإدارة العامة و إدارة الأعمال

| وجه المقارنة    | الإدارة العامة   | إدارة الأعمال  |
|-----------------|--|--|
| التعريف         | تنفيذ سياسات الدولة وترجمتها إلى الخدمات عامة.   | إدارة المشروعات ذات الطابع الاقتصادي التجاري .   |
| الإطار القانوني | تعمل على إدارة الإدارة الحكومية من خلال القوانين التي تضعها الدولة وتعمل على تطبيقها وتغييرها بحاجة إلى وقت طويل.                          | تخضع لقوانين وسياسة قواعد القطاع الخاص وعملية تعديل القوانين والقرارات أكثر مرونة وسرعة.   |
| طبيعة النشاط    | تتولى النشاطات الحكومية لتحقيق المصلحة العليا للدولة ( الأمن-الدفاع-الخدمات الأساسية).   | تتولى النشاطات التي يغلب عليها الطابع الاقتصادي التجاري.   |
| الرقابة         | تخضع للرقابة من الجهات التنفيذية.  | تخضع الرقابة باختصاص الرئيس التنفيذي أو الإداري صاحب المنشأة أو الشركة.  |
| الهدف           | تهدف إلى تنفيذ قرارات وتوجهات الحكومية وفق خططها السنوية والمرحلية لتحقيق حاجات المجتمع.   | تهدف إلى تحقيق الربح، كما تهدف إلى تحقيق حاجات المواطنين والمجتمع وعملاء المنشأة نفسها لتحقيق رضا العميل مقابل الخدمات التي تقدم من المنشأة. |
| المنافسة        | في النظام الإداري التقليدي لا يوجد تنافس، لكن في ظل القيادة الإدارية الحديثة هناك تنافس موجود بين القطاعات لتحقيق التميز في تقديم الخدمات. | يكون التنافس كبير لأنها ليست معرضة لرقابة خارجية وداخلية ، فهي تقوم بعملية استقطاب.  |